شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية
البيانات المالية
31 كانون الأول 2016

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة الشركاء في شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الشركاء، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2016، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

الدكتور قحطان السيوفي
رقم العضوية ٦٨٤
جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

اسم د. قحطان السيوفي رقم الترخيص / 11/51 / رقم ١٠٥٨٦

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة الشركاء في شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ الإدارة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام الشركة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

قحطان السيوفي

16 آذار 2017
دمشق – الجمهورية العربية السورية

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى المصارف	3	**305,244,825**	296,088,312
موجودات مالية للمتاجرة	4	**1,278,538**	1,032,784
موجودات متداولة أخرى	5	**10,443,373**	11,809,270
		316,966,736	308,930,366
الموجودات غير المتداولة			
موجودات غير متداولة أخرى	6	**2,500,000**	2,500,000
ممتلكات ومعدات	7	**39,311,229**	41,869,215
موجودات غير ملموسة	8	**438,469**	637,693
		42,249,698	45,006,908
مجموع الموجودات		**359,216,434**	353,937,274
المطلوبات وحقوق الشركاء			
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى	9	**15,993,910**	12,478,259
مجموع المطلوبات		**15,993,910**	12,478,259
حقوق الشركاء			
رأس المال المدفوع	10	**300,000,000**	300,000,000
الاحتياطي الاجباري	11	**4,322,252**	4,145,901
الاحتياطي الاختياري	11	**4,145,901**	3,526,862
أرباح مدورة		**34,754,371**	33,786,252
مجموع حقوق الشركاء		**343,222,524**	341,459,015
مجموع المطلوبات وحقوق الشركاء		**359,216,434**	353,937,274

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناء على قرار مجلس المديرين بتاريخ 16 آذار 2017.

جورج صايغ
رئيس مجلس المديرين

ميشال عزام
نائب رئيس مجلس المديرين

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
الإيرادات			
إيرادات الوساطة والاستشارات المالية	**12**	**929,126**	589,624
إيرادات الفوائد	**3**	**25,050,567**	24,319,066
إيرادات موجودات مالية للمتاجرة	**4**	**6,000**	7,500
أرباح إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير محققة	**4**	**245,754**	-
أخرى		**17**	11
مجموع الإيرادات		**26,231,464**	24,916,201
المصاريف			
خسائر إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير محققة	**4**	**-**	(73,580)
نفقات الموظفين	**13**	**(15,064,348)**	(10,777,291)
الاستهلاكات والإطفاءات	**7,8**	**(2,770,717)**	(2,975,692)
مصاريف إدارية وعمومية	**14**	**(6,632,890)**	(4,899,251)
مجموع المصاريف		**(24,467,955)**	(18,725,814)
ربح السنة		**1,763,509**	6,190,387
مكونات الدخل الشامل الأخرى		**-**	-
الدخل الشامل للسنة		**1,763,509**	6,190,387

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

بيان التغيرات في حقـوق الشركـاء
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الاحتياطي الاجباري ليرة سورية	الاحتياطي الاختياري ليرة سورية	أرباح مدورة ليرة سورية	مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني 2016	**300,000,000**	**4,145,901**	**3,526,862**	**33,786,252**	**341,459,015**
الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**1,763,509**	**1,763,509**
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)	**-**	**176,351**	**619,039**	**(795,390)**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول 2016	**300,000,000**	**4,322,252**	**4,145,901**	**34,754,371**	**343,222,524**
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	300,000,000	3,526,862	2,366,406	29,375,360	335,268,628
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	6,190,387	6,190,387
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)	-	619,039	1,160,456	(1,779,495)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	300,000,000	4,145,901	3,526,862	33,786,252	341,459,015

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**1,763,509**	6,190,387
التعديلات للبنود التالية :			
إيرادات الفوائد	**3**	**(25,050,567)**	(24,319,066)
خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات	**7**	**45,493**	-
مصاريف استهلاك الممتلكات والمعدات	**7**	**2,571,493**	2,736,340
مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة	**8**	**199,224**	239,352
(إيرادات) خسائر إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير محققة	**4**	**(245,754)**	73,580
		(20,716,602)	(15,079,407)
التغيرات في رأس المال العامل			
موجودات متداولة أخرى		**670,208**	(181,785)
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى		**3,515,651**	(55,600)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(16,530,743)**	(15,316,792)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	**7**	**(59,000)**	(15,500)
فوائد مقبوضة		**25,746,256**	28,987,077
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**25,687,256**	28,971,577
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**9,156,513**	13,654,785
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**36,088,312**	22,433,527
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**3**	**45,244,825**	36,088,312

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

1 معـلـومـات عن الشركة

تم تأسيس شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية بموجب نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية رقم /3942/ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 28 آب 2006.

منحت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة الموافقة الأولية على التأسيس بتاريخ 17 آذار 2008 وتم تعديلها بتاريخ 25 آب 2008.

كما حصلت الشركة على موافقة البنك المركزي على مساهمة بنك سورية والمهجر بتأسيس شركة وساطة مالية محدودة المسؤولية بموجب القرار رقم (423/م ن/ب4) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 4 أيلول 2008.

تمت المصادقة على النظام الأساسي للشركة بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /2553/ تاريخ 4 كانون الثاني 2009.

سجلت الشركة في السجل التجاري تحت الرقم 15664 تاريخ 27 كانون الثاني 2009 برأسمال قدره 300,000,000 ليرة سورية.

تم منح الشركة الترخيص النهائي من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (23/م) بتاريخ 23 شباط 2009، حيث قام الشركاء بتحرير رأسمال الشركة، وذلك لممارسة النشاطات التالية:

- تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير.
- إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية.
- إدارة الاستثمار.

كما حصلت الشركة على العضوية لدى سوق دمشق للأوراق المالية وعلى العضوية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي بموجب القرار رقم /278/ تاريخ 26 نيسان 2009.

باشرت الشركة أعمالها في 25 تشرين الأول 2009 بقرار رقم 105/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

2 أسس الإعداد والسيـاسـات المـحـاسبيـة الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتفسيراتها.

تم عرض البيانات المالية بالليرات السورية والتي تمثل عملة التشغيل للشركة.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد التي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغيرات في السـياسـات المحاسـبيـة

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قامت الشركة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2016. لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل من المعايير الصادرة وغير نافذة التطبيق. على الرغم من تطبيق هذه المعايير والتعديلات الجديدة لأول مرة في عام 2016، إلا أنه ليس لها أثر هام على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي. إن طبيعة وأثر كل معيار أو تعديل جديد مبينة ادناه:

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - الحسابات التنظيمية المؤجلة**

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى اسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب ان تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في بيان المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الاسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الاسعار على بياناتها المالية. وحيث أن الشركة تقوم أصلاً بإعداد بياناتها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، وأنها غير مرتبطة بأي أنشطة خاضعة لأسعار محددة، فإن هذا المعيار لا ينطبق على الشركة.

- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص**

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصة المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصة إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة التي تعد التقارير، تقع تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كلٍّ من الاستحواذ الأولي لحصة في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر مستقبلي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة بسبب عدم وجود استحواذ على حصة في عملية مشتركة خلال السنة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاكات والاطفاءات**

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الايرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلا من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جدا في إطفاء الأصول غير الملموسة. تطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي. وليس لها أي أثر على الشركة نظراً لأن الشركة لا تستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة**

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 الى 2014):**

هذه التحسينات تتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية

ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:**

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:

- متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- أن بنود محددة في بيان الدخل الشامل وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
- أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة من الدخل الشامل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الارباح والخسائر.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

- **التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و12، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء توحيد البيانات المالية:**

تتناول التعديلات المسائل التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض بيانات مالية موحدة ينطبق على المنشأة الأم التابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي ليست منشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات مساندة لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة الاستثمار تقاس بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصصها في شركاتها التابعة. تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وليس لها أي تأثير على الشركة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للشركة، تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 –الأدوات المالية**

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على اساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن**

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014. أسس المعيار لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. مع السماح بالتطبيق المبكر.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة:**

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها والتي تمثل عمل تجاري، كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. بينما أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ نفاذ هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تتبنى تطبيق هذه التعديلات بوقت مبكر يجب أن تطبقها على أساس مستقبلي.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - مبادرة الإفصاح**

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية هي جزء من مبادرة الإفصاح لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية. عند تطبيق التعديلات للمرة الأولى، لا يطلب من المنشآت توفير معلومات مقارنة للفترات السابقة. هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تطبيق هذه التعديلات سينتج عنه تقديم إفصاح اضافي من قبل الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة**

توضح التعديلات بأن المنشأة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من مصادر الربح الخاضع للضريبة، مما قد يؤدي الى حدوث اقتطاعات من استردادات الفروقات الضريبية المؤقتة القابلة للاقتطاع. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توفر توجيهات حول كيفية قيام المنشاة بتحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتشرح الحالات التي يتضمن فيها الربح الخاضع للضريبة استردادا لبعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية.
يتوجب على المنشآت تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. ولكن عند التطبيق الأولي لهذه التعديلات، فإن التغيير على الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية لأقدم فترة مقارنة يتم الاعتراف به في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو في مكون آخر من مكونات حقوق الملكية، كما هو مناسب)، بدون توزيع التغيير بين الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية. المنشآت التي تطبق هذا الاعفاء يجب عليها الافصاح عن ذلك. إن هذه التعديلات نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. وفي حال طبقت المنشأة التعديلات لفترات سابقة، يجب عليها الإفصاح عن ذلك. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 الدفع على اساس الأسهم والتي تناولت ثلاث جوانب رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على اساس الأسهم التي يتم تسويتها نقدا، تصنيف معاملات الدفع على اساس الأسهم عندما يترتب على صافي مبلغ التسوية التزام ضريبة مقتطعة، والمعالجة المحاسبية في الحالة التي يؤدي فيها التعديل على شروط معاملة دفع على أساس الأسهم الى تغيير في تصنيف هذه المعاملة من معاملة يتم تسويتها نقدا الى معاملة يتم تسويتها باستخدام أدوات حقوق الملكية.
عند البدء بالتطبيق، يجب على المنشآت القيام بتطبيق التعديلات من دون إعادة عرض الفترات السابقة، إلا أنه يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال كان التطبيق لجميع التعديلات الثلاثة مع توافر شروط أخرى. إن هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار**

تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في كانون الثاني 2016 والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4 تحديد فيما إذا كانت الاتفاقية تتضمن عقد ايجار، تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 15 الإيجار التشغيلي – الحوافز، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 27 تقييم جوهر العمليات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بعقود الايجار، ويتطلب من المستأجرين أن يقوموا بالمحاسبة عن جميع عقود الايجار وفق نموذج موحد ضمن بيان المركز المالي بشكل مشابه للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يتضمن المعيار استثنائين فيما يتعلق بالاعتراف بالإيجار وهما استئجار الموجودات منخفضة القيمة (مثل أجهزة الحاسب الشخصي) وعقود الايجار قصيرة الأمد (عقود الايجار لمدة سنة أو لأقل من سنة). في تاريخ البدء بالإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالتزام متعلق بدفع الايجار (التزام الايجار) وبأصل يمثل حق استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل). يتوجب على المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروف الفائدة على التزام الإيجار ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصل.

يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.
المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر وفق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 لم تتغير بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يستمر المؤجر بتصنيف كافة عقود الايجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتمييز بين نوعين من الايجار: التمويلي والتشغيلي.
يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 أيضاً من المؤجر والمستأجر القيام بإفصاحات أكثر مما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم 17. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 نافذ للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر ولكن ليس قبل تطبيق المنشأة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 15. للمستأجر الخيار بتطبيق المعيار إما بأثر رجعي كامل او بأثر رجعي معدل. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار ببعض الاعفاءات.

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن عملية إعداد البيانات المالية تتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الايرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. إن عدم التأكد المتضمن في اجتهادات وتقديرات الإدارة قد يؤدي الى تعديلات هامة في القيم الحالية للموجودات والمطلوبات المقدرة في المستقبل.

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى بتاريخ بيان المركز المالي والتي قد تؤدي لتعديل جوهري في القيمة المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي كما يلي:

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية (تتمة)

انخفاض قيم الموجودات غير المالية
تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للإسترداد الأصل، في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد توجد أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية، فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2.5 أهم السياسات المحاسبية

أ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى الشركة، فيما يلي المقاييس المتبعة للإعتراف بالإيراد:

- **تقديم خدمات**

يتحقق الإيراد الناتج عن الإستشارات المالية عند الانتهاء من تقديم الخدمة وعن عمولات التداول عند إكمال كل معاملة.

- **الفوائد**

يتم تحقيق الايراد من الفوائد عند استحقاقها بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

- **التوزيعات عن الاستثمارات**

يتحقق الإيراد عند أحقية الشركة فى استلام هذه التوزيعات.

ب. ضريبة الدخل

تخضع الشركة فيما يتعلق بضريبة الدخل لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية النافذة في الجمهورية العربية السورية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الالتزام كما في تاريخ المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة وبناء على القوانين التي تم تشريعها في تاريخ المركز المالي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ المركز المالي ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ج. الموجودات المالية للمتاجرة

تسجل الموجودات المالية للمتاجرة عند شرائها بالتكلفة ويعاد قياسها فيما بعد بالقيمة العادلة. تسجل الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الشامل.

د. ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستغلة سواء تمت أم لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ه. ممتلكات ومعدات

يتم اظهار الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد خصم الإستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الممتلكات والمعدات وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم الغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن إستبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس الفترة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

- التجهيزات والمعدات 5 سنوات
- الأثاث والمفروشات المكتبية 10 سنوات
- المباني 20 سنة

و. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. ويتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقيد الإطفاء في بيان الدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الشامل. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضروريا، وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تسجل مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الشامل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الاطفاءات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- برامج الكمبيوتر 5 سنوات
- الربط مع السوق 5 سنوات

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ز. تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ البيانات المالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة، عدا عن الشهرة، لم تعد توجد أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها للأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للإسترداد منذ الإعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للإسترداد.

ح. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

- **الأصول المالية**

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنها دخلت في ترتيبات تحويل، فإنها تقيم فيما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول إلى حد مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل الشركة.

يتم تقييم المشاركة المستمرة التي لها شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو أكبر قيمة يمكن أن يطلب من الشركة دفعها، أيهما أقل.

- **الالتزامات المالية**

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

ي. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه على النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ الاستحقاق الأصلي.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السـياسـات المحاسـبـيـة (تتمة)

ك. التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي المعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للشركة في بيان الدخل الشامل.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.

ل. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة والنية لتسويتها على أساس التقاص لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

3 نقد وأرصدة لدى المصارف

- يتألف النقد والأرصدة لدى المصارف مما يلي :

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
نقد في الخزينة	**2,900**	1,700
حسابات جارية لدى البنوك	**3,180,391**	3,662,365
حسابات جارية لدى البنوك (ارصدة ذمم المستثمرين في الوساطة)	**14,788,610**	6,683,570
حسابات جارية - تسوية البنك المركزي	**2,442,654**	6,740,677
ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أقل من ثلاثة اشهر	**24,830,270**	19,000,000
ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة اشهر	**260,000,000**	260,000,000
	305,244,825	296,088,312

بلغت ايرادات الفوائد عن ودائع لدى البنوك خلال عام 2016 مبلغ 25,050,567 ليرة سورية بمعدل فائدة وسطي 10% في حين بلغت ايرادات الفوائد عن ودائع لدى البنوك خلال عام 2015 مبلغ 24,319,066 ليرة سورية بمعدل فائدة وسطي 10%.

- يتضمن النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية على الأرصدة التالية:

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
نقد في الخزينة	**2,900**	1,700
حسابات جارية لدى البنوك	**3,180,391**	3,662,365
حسابات جارية لدى البنوك (ارصدة مستثمري الشركة)	**14,788,610**	6,683,570
حسابات جارية - تسوية البنك المركزي	**2,442,654**	6,740,677
ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أقل من ثلاثة اشهر	**24,830,270**	19,000,000
	45,244,825	36,088,312

4 موجودات مالية للمتاجرة

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية المحلية:		
قطاع البنوك	**1,195,913**	951,784
قطاع النقل	**82,625**	81,000
	1,278,538	1,032,784

بلغت أرباح إعادة تقييم الموجودات المالية للمتاجرة 245,754 ليرة سورية خلال عام 2016 كما حصلت الشركة على توزيعات أرباح بقيمة 6,000 ليرة سورية.

بلغت خسائر إعادة تقييم الموجودات المالية للمتاجرة 73,580 ليرة سورية خلال عام 2015 كما حصلت الشركة على توزيعات أرباح بقيمة 7,500 ليرة سورية.

5 موجودات متداولة أخرى

2016	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,640,754	7,336,443	إيرادات فوائد مستحقة غير مقبوضة
567,529	1,230,237	مصاريف مدفوعة مقدما
3,235,090	3,235,090	مبالغ قيد التسوية من الجهات الحكومية
-	7,500	أخرى
10,443,373	11,809,270	

6 موجودات غير متداولة أخرى

2016	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,500,000	2,500,000	تأمينات صندوق ضمان التسوية *
2,500,000	2,500,000	

* يمثل الرصيد الجزء غير المتداول من المساهمة النقدية بصندوق ضمان التسوية والمحتسبة بناءً على النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية وقرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وقد بلغت قيمتها 2,500,000 ليرة سورية.

7 ممتلكات ومعدات

	مباني	اجهزة ومعدات	الأثاث والمفروشات	تجهيزات واخرى	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة أو القيمة:					
كما في 1 كانون الثاني 2016	**47,822,050**	**2,294,925**	**1,664,535**	**95,000**	**51,876,510**
الإضافات	**-**	**59,000**	**-**	**-**	**59,000**
الاستبعادات	**-**	**(70,000)**	**-**	**-**	**(70,000)**
كما في 31 كانون الأول 2016	**47,822,050**	**2,283,925**	**1,664,535**	**95,000**	**51,865,510**
الإستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2016	**7,173,324**	**2,162,464**	**576,507**	**95,000**	**10,007,295**
استهلاك السنة	**2,391,108**	**13,909**	**166,476**	**-**	**2,571,493**
الاستبعادات	**-**	**(24,507)**	**-**	**-**	**(24,507)**
كما في 31 كانون الأول 2016	**9,564,432**	**2,151,866**	**742,983**	**95,000**	**12,554,281**
صافي القيمة الدفترية:					
كما في 31 كانون الأول 2016	**38,257,618**	**132,059**	**921,552**	**-**	**39,311,229**

	مباني	اجهزة ومعدات	الأثاث والمفروشات	تجهيزات واخرى	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة أو القيمة:					
كما في 1 كانون الثاني 2015	47,822,050	2,279,425	1,664,535	95,000	51,861,010
الإضافات	-	15,500	-	-	15,500
كما في 31 كانون الأول 2015	47,822,050	2,294,925	1,664,535	95,000	51,876,510
الإستهلاك المتراكم:					
كما في 1 كانون الثاني 2015	4,782,216	1,983,708	410,031	95,000	7,270,955
استهلاك السنة	2,391,108	178,756	166,476	-	2,736,340
كما في 31 كانون الأول 2015	7,173,324	2,162,464	576,507	95,000	10,007,295
صافي القيمة الدفترية:					
كما في 31 كانون الأول 2015	40,648,726	132,461	1,088,028	-	41,869,215

8 موجودات غير ملموسة

	برامج كمبيوتر	الربط مع السوق	المجموع
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
التكلفة أو القيمة:			
كما في 1 كانون الثاني 2016	**1,830,625**	**167,500**	**1,998,125**
الإضافات	**-**	**-**	**-**
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,830,625**	**167,500**	**1,998,125**
الإطفاء المتراكم:			
كما في 1 كانون الثاني 2016	**1,192,932**	**167,500**	**1,360,432**
إطفاء السنة	**199,224**	**-**	**199,224**
كما في 31 كانون الأول 2016	**1,392,156**	**167,500**	**1,559,656**
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 31 كانون الأول 2016	**438,469**	**-**	**438,469**

	برامج كمبيوتر	الربط مع السوق	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
التكلفة أو القيمة:			
كما في 1 كانون الثاني 2015	1,830,625	167,500	1,998,125
الإضافات	-	-	-
كما في 31 كانون الأول 2015	1,830,625	167,500	1,998,125
الإطفاء المتراكم:			
كما في 1 كانون الثاني 2015	978,739	142,341	1,121,080
إطفاء السنة	214,193	25,159	239,352
كما في 31 كانون الأول 2015	1,192,932	167,500	1,360,432
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 31 كانون الأول 2015	637,693	-	637,693

9 ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
ذمم المستثمرين في الوساطة	**14,153,904**	11,319,846
حسابات دائنة لجهات حكومية	**1,285,458**	925,691
عمولة السوق المستحقة غير المدفوعة	**45,395**	9,884
حسابات دائنة أخرى	**509,153**	222,838
	15,993,910	12,478,259

10 رأس المال المدفوع

تأسست الشركة برأسمال قدره 300,000,000 ليرة سورية مؤلف من 1,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 300,000 ليرة سورية لكل حصة، وهو موزع على الشركاء كما يلي:

	نسبة الملكية %	عدد الحصص	المبلغ ليرة سورية
بنك سورية والمهجر ش.م.م	**52.0**	**520**	**156,000,000**
بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.	**23.5**	**235**	**70,500,000**
إحسان عمر بعلبكي	**5.0**	**50**	**15,000,000**
أحمد مهران خوندة	**5.0**	**50**	**15,000,000**
طلال رمزي شعباني	**5.0**	**50**	**15,000,000**
حبيب أنطون بيتنجانة	**5.0**	**50**	**15,000,000**
ابراهيم شيخ ديب	**2.5**	**25**	**7,500,000**
محمد أديب جود	**2.0**	**20**	**6,000,000**
	100.0	**1,000**	**300,000,000**

11 الاحتياطيات

- الاحتياطي الاجباري

بناء على قانون الشركات، على الشركة ان تقتطع كل سنة 10% من ارباحها الصافية لتكوين احتياطي اجباري ولها ان توقف هذا الاقتطاع اذا بلغ الاحتياطي ربع رأس المال الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأسمال الشركة.

يستعمل الاحتياطي الاجباري لتأمين الحد الادنى للدخل المعين في النظام الاساسي للشركة وذلك في السنوات التي لاتسمح فيها ارباح الشركة بتأمين هذا الحد او لمواجهة نفقات الشركة الطارئة وفقا لما تقرره الهيئة العامة.

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
ربح السنة	**1,763,509**	6,190,387
احتياطي اجباري (10%)	**176,351**	619,039

- الاحتياطي الاختياري

بناء على قانون الشركات، للهيئة العامة للشركة ان تقرر سنويا اقتطاع ما لا يزيد على 20% من ارباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقا لما تقرره الهيئة العامة للشركة ويجوز توزيعه كله أو أي جزء منه كأرباح على الشركاء. قررت الهيئة العامة للشركاء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 أيار 2016 اقتطاع 10 بالمئة من الارباح العائدة لعام 2015 وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 شباط 2015 اقتطاع 10 بالمئة من الارباح العائدة لعام 2014.

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
ربح السنة السابقة	**6,190,387**	11,604,561
احتياطي اختياري (10%)	**619,039**	1,160,456

12 إيرادات الوساطة والاستشارات المالية

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
إيرادات عمولة وساطة /بيع	**479,446**	212,387
إيرادات عمولة وساطة /شراء	**449,680**	377,237
	929,126	589,624

13 نفقات الموظفين

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
الرواتب والاجور	**11,869,403**	8,105,779
مصروف تأمينات اجتماعية	**1,155,283**	823,516
مكافآت الموظفين	**1,813,150**	1,665,650
الإشتراكات السنوية	**212,112**	169,346
أخرى	**14,400**	13,000
	15,064,348	10,777,291

14 مصاريف إدارية وعمومية

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
رسوم إشتراكات في سوق الأوراق المالية وأعباء حكومية	**1,073,582**	980,295
مصاريف مهنية وقانونية واستشارات	**1,275,000**	825,000
مصاريف كهرباء وماء وهاتف	**104,317**	106,101
مصاريف عمولات مصرفية وطوابع مالية	**976,693**	619,906
مصاريف الربط مع السوق	**290,000**	293,500
مصاريف قرطاسية ومطبوعات	**35,825**	41,486
مصاريف تنظيف	**508,055**	415,493
مصاريف صيانة	**1,627,713**	976,184
مصاريف دعاية وإعلان	**25,000**	-
خسائر تلف ممتلكات ومعدات	**45,493**	-
مصاريف إدارية وعمومية أخرى	**671,212**	641,286
	6,632,890	4,899,251

15 ضريبة الدخل

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
نتيجة السنة	**1,763,509**	6,190,387
يطرح		
إيرادات الفوائد (*)	**(25,050,567)**	(24,319,066)
الخسارة الضريبية	**(23,287,058)**	(18,128,679)
معدل الضريبة الفعلي	**%22**	%22

(*) تخضع إيرادات الفوائد لضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة بنسبة 7.5% تقتطع عند المنبع.

16 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة (ضمن أعمالها الاعتيادية) بتعاملات تجارية مع المصارف ذات العلاقة (بنك سورية والمهجر ش.م.م) بحدود التعاملات التجارية السائدة.

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
بنود بيان المركز المالي:		
الموجودات :		
حسابات جارية مدينة	**17,667,156**	9,834,754

	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
عناصر بيان الدخل الشامل:		
فوائد مقبوضة	**-**	-

17 إلتزامات محتملة

الضمانات والكفالات

لدى الشركة إلتزامات محتملة كما في 31 كانون الأول 2015 متعلقة بكفالة مصرفية من بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م تبلغ قيمتها 60,000,000 ليرة سورية لأمر هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بنسبة 20% من رأس المال البالغ 300,000,000 ليرة سورية، فيما بلغت هذه الالتزامات المحتملة كما في 31 كانون الأول 2016 مبلغ 15,000,000 ليرة سورية أي ما نسبته 30% من الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للنشاط المرخص والبالغ 50,000,000 ليرة سورية بناءً على قرار هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 163 الصادر بتاريخ 12 كانون الأول 2016.

لدى الشركة إلتزامات محتملة كما في 31 كانون الأول 2016 و2015 متعلقة بكفالة مصرفية من بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م تبلغ قيمتها 5,000,000 ليرة سورية لأمر سوق دمشق للأوراق المالية – صندوق ضمان التسوية.

18 إدارة المخاطر

إن مطلوبات الشركة المالية الرئيسية تتضمن ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى والهدف الرئيسي منها هو توفير جزء من التمويل اللازم للشركة. إن موجودات الشركة المالية (بما فيها الموجودات الأخرى ونقد وأرصدة لدى المصارف) ناجمة عن عمليات الشركة.

إن المخاطر الرئيسية الناجمة عن أدوات الشركة المالية هي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق (التي تتضمن مخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة). يقوم مجلس المديرين بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة هذه المخاطر كما هو ملخص أدناه:

أ. مخاطر الإئتمان

إن المخاطر الائتمانية محصورة بالأصول المالية في بيان المركز المالي. تسعى الشركة لتقليل هذه المخاطر من خلال إيداع أموال الشركة لدى مصارف معتمدة وذات تصنيف ائتماني مرتفع.

ب. مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الوساطة المالية بصفة عامة ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الاعمال. تقوم ادارة الشركة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة.

ج. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها المالية عند إستحقاقها.
الجدول التالي يمثل المطلوبات المالية للشركة حسب تواريخ الإستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول:

كما في 31 كانون الأول 2016	**أقل من 3 أشهر**	**من 3 إلى 6 أشهر**	**المجموع**
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى	**15,993,910**	**-**	**15,993,910**
	15,993,910	**-**	**15,993,910**

كما في 31 كانون الأول 2015	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى	12,478,259	-	12,478,259
	12,478,259	-	12,478,259

د. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بمخاطر تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية والأدوات المالية نتيجة التغيير في أسعارها السوقية. يتأثر السعر السوقي لأداة مالية بمخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ه. مخاطر العملة

مخاطر العملات الاجنبية تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الشركة غير معرضة لمخاطر العملات كون جميع موجوداتها ومطلوباتها بالليرة السورية.

و. مخاطر سعر الفائدة

إن خطر سعر الفائدة هو احتمال أن تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة أو تغيرات في الربحية المستقبلية. وتتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة فيما يتعلق بالودائع والقرض لأجل. تحقق الشركة في معدل سعر الفائدة عن طريق مراقبة التغيرات في سعر الفائدة على العملات التي تتركز فيها النقدية. يمثل الجدول التالي حساسية صافي الفوائد نتيجة تغيير في معدل الفائدة:

الزيادة (الانخفاض) في نقاط معدل الفائدة	حساسية صافي إيراد الفوائد	
	2016	2015
	ليرة سورية	ليرة سورية
+ 10	**165,863**	198,414
- 10	**(165,863)**	(198,414)

ز. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة لتغييرات مستويات مؤشرات الأسهم.

	2016			2015		
مؤشرات السوق	**% التغير في أسعار الأسهم**	**التأثير على الأرباح والخسائر**	**التأثير على حقوق الملكية**	% التغير في أسعار الأسهم	التأثير على الأرباح والخسائر	التأثير على حقوق الملكية
		ليرة سورية	**ليرة سورية**		ليرة سورية	ليرة سورية
أسهم حقوق الملكية للمتاجرة	**+10%**	**127,854**	**99,726**	+10%	103,278	80,557
أسهم حقوق الملكية للمتاجرة	**-10%**	**(127,854)**	**(99,726)**	-10%	(103,278)	(80,557)

ح. إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الشركاء.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. لم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية.

19 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
تتكون الموجودات المالية من نقد وارصدة لدى المصارف وموجودات مالية للمتاجرة وموجودات متداولة أخرى، وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى. إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق مالي فعال لموجودات مماثلة.
المستوى الثاني: طرق تقييم، حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.
المستوى الثالث: طرق تقييم حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة غير مبنية على معلومات سوق ملحوظة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب كل مستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية

2016

	المستوى الأول ليرة سورية	**المستوى الثاني ليرة سورية**	**المستوى الثالث ليرة سورية**	**المجموع ليرة سورية**
موجودات مالية للمتاجرة	**1,278,538**	**-**	**-**	**1,278,538**
	1,278,538	**-**	**-**	**1,278,538**

2015

	المستوى الأول ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
موجودات مالية للمتاجرة	1,032,784	-	-	1,032,784
	1,032,784	-	-	1,032,784